

المطلوب لهم العلم بالاصول

ومر ي زيد ولا يجوز انضماره لئلا يلزم الاضمار قبل  
 المذكور من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بل وقع  
 حذفه في بس كغبت ورغبت في الزيدان عنهما  
 او كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان  
 او ظن نحو كنت وكان زيد صدقاً اياه وطني و  
 ظننت زيدا وقد ثبت قائماً اياه وجبا ضمارة متأخراً  
 عن المتنازع فيه لحرف اللبس في الاول ولكون المنصوب  
 عمدة في الاصل في الثاني لكن صح في الاوضح حواز  
 حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل ومنه اي  
 من هذا الباب نحو ما قام وقعد الازيد لا يعكاس  
 معني لم يهل ولا نحو وخزة ممتول معني عنهما  
 لثقال الارتباط قاله في الجامع وقولاً مرة القيس  
 لو انما سعي لادني معيشة كفا في ولم اطلب قليل  
 من المال لفساد المعني اذ لو وجب كفا في فلم اطلب  
 الي قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لو  
 لا امتناع الشيء لا امتناع غيره فيلزم كون المبتدئ في  
 سياقها وسياق جوابها منفيان والمنفي فيهما مثبتان  
 اذا امتناع الاثبات نفي وامتناع النفي اثبات فيقول  
 السعي لادني معيشة منفيان اذ هو مثبت في سياق  
 لو ولو وجب ولم اطلب الي قليل لكان طلب القليل  
 مثبتاً

بان

على جعل الواو عاطفة هو

مثبتاً اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد  
 في المعني فيؤدي الي اثبات الشيء ونفيه في كلام  
 واحد وهو باطل فتعين ان يكون مفعولاً لطلب  
 محذوفاً فنقد بره ولم اطلب الملك والمجد ويدك  
 عليه قوله بعده ولكنما اسعي لمجد مؤنث وقد  
 يدرك المجد المؤنث امثالاً باب في ذكر  
 المنصوبات وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل في  
 النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول منصوب  
 ابداً لكان التفاعل مرفوع ابداً وسبب ذلك ان  
 الفاعل لا يكون الا واحداً بخلاف المفعول والرفع  
 اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاعف الاكثر  
 ليكون ثقل الرفع موازناً لثقل الفاعل وخفة الفتح  
 موازنة لكثرة المفعول وهو خمسة على المشهور واخرها  
 المفعول به وقدمه على غيره من المفاعيل لانه يخرج  
 الي الاعراب زالة الاشارة الحاصلة بينه وبين الفاعل  
 وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه فعل الفاعل  
 وذلك كضربت زيدا فزيد مفعول به لو فوع  
 فعل لفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل  
 تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد  
 تعقل ذلك الشيء فسقط ما قبل من انه غير جامع